في أهمية «كنّا وما زلنا»

معن البياري

أدهشنا حقا المقدسي المثابر طارق البكري (34 عاما)، نحن الجمع الذين استمعنا إليه، في معهد الدوحة للدراسات العليا، مساء السبت الماضي، يسرد قدامنا، عن كثير مما صنعه منذ ثماني سنوات، ضمن المبادرة البديعة، والخلاقة، «كنّا وما زلنا»، والتي نهضت، تطوعا، بمهمة مبتكرة، لها شديد الأهمية في حماية الرواية الفلسطينية عن التهجير والطرد، في عام نكبة قيام إسرائيل على أرض فلسطين في العام 1948. إن كانت مؤلفات ودراسات ليست قليلة وثقت عن كثير مما جرى ودوّنت عنه، واجتهد في هذا باحثون ومؤرّخون فلسطينيون، وغير فلسطينيين أيضا، وينشط جيل جديد في مواصلة هذا الدرس والتأريخ لواقعة نهب إسرائيل أراضي فلسطينيين وبيوتهم وحقولهم وممتلكاتهم (ومكتباتهم بالمناسبة) ومحفوظاتهم ومدخراتهم. أما الذي بادر إليه طارق البكري، ضمن «كنا وما زلنا»، فهو التوثيق البصري للحكاية الفلسطينية هذه، تسجيلها مصوّرة، بربط الماضي بالراهن، القديم بالحاضر، العتيق الباقي بالقائم الآني. وذلك بإقامة الصلة والتواصل بين فلسطين في زمن نهبها والفلسطينيين من أجيال الأبناء والأحفاد ممن كان أجدادهم هناك، أو كانوا هم في طفولتهم ويفاعتهم الأولى هناك. وهناك هذه تصبح هنا، تنتقل من موقعها في ذاكرة، في صورة بعيدة، في وثيقة، في خبر في صحيفة، إلى موقعها في صورة جديدة في الهنا الآن، يلتقطها طارق البكري مع هؤلاء الفلسطينيين ممن توزعوا في شتات فسيح، في كل العالم.

سرد لنا طارق البكري، وشرح بالصور البعيدة والجديدة، متقابلة على شاشة قدامنا، محفوظة في حاسوبه، في مدوناته البصرية الموثقة. لم يهدف، في بناء المبادرة التي ابتكرها، ثم مأسسها في فريق متطوع من 15 شابا وشابة، تم تدريبهم للعمل معه في الجهد الصعب والدأب المضني، في البحث والتفتيش والتقصي عن البيوت الموجودة في صور عتيقة تعود إلى ثلاثينيات القرن الماضي وأربعينياته، وإلى عشرينياته أيضا، واصطحاب الأحفاد الباحثين عنها إليها، ليس فقط لالتقاط الصورة الجديدة في الموقع نفسه، وفي الوقفات نفسها، وإنما لتوثيق المساجلة مع الإسرائيلي الذي أعطيت أسرته هذا المنزل من الوكالة اليهودية أو اشترته أو ... ليعرف هذا المحتل أنه يقيم في منزل مسروق، منهوب، وليتحسّس بنفسه وبعينيه بأنه يكذب على نفسه عندما يصدق خرافة إنه، باعتباره يهوديا، فهو موعود بهذا المنزل على هذه الأرض. جمع طارق في جولات بحث، وفي رفقة أصحاب المنازل والأراضي والفنادق والمساكن، عشرات الحكايات الحية الحارة، الشائقة، والتي لا يحسن اعتبارها قصصا تخص الوجدان، وتتوسل إنشائيات وبلاغيات ومجازات وبكائيات، وإنما بوصفها مادة علمية معرفية تصون الحقيقة المؤكدة فيما يتصل بسردية الرواية الفلسطينية التي تعد، أولا وأخيرا، موضوع الصراع الجوهري مع الفكرة الصهيونية، مع أسطورة المحتل الإسرائيلي عن نفسه.

ما أخبرنا عنه طارق البكري، المهندس الجوّاب، المؤرخ الموثق، وما أرانا إياه من صور ووثائق وشواهد وقصاصات صحف قديمة، إنما تتم التثنية عليه هنا للأهمية الاستثنائية التي تتوفر عليها مبادرة «كنّا وما زلنا»، والتي جاءت ابتكارا فرديا خالصا، من دون أي صلة بأي مؤسسة فلسطينية رسمية. استعان بعدسته، وجال في عموم فلسطين، في أريافها وبواديها وحواضرها، في جهاتها كلها، ليهزم المحو الذي أراده السارق الإسرائيلي الذي دمر نحو 500 قرية وبلدة، ونهّب ما تركه أهلوها الذين طردهم بالتهجير والترهيب والقتل، وارتكب المجازر المعلومة وغير المعلومة. وبذلك، يأتي جهد طارق هذا، والعصي على الإيجاز في سطور مرتجلة كهذه التي تنكتب هنا، موصولا بالذي أنجزه مؤرّخون وكتاب وأصحاب مبادرات محمودة ومهمة، من قبيل مشروع المعمارية سعاد العامري الذي جاءت على بعض تفاصيل منه، في كتابها بالإنكليزية والذي ترجم إلى العربية «غولدا نامت هنا»، في استعارة سرقة غولدا مائير بيت حنّا بشارات لتقيم فيه وتتملكه. وثمّة هزيمة فلسطينيين لاجئين في مخيم عين الحلوة المحو الذي أراده المحتلون لقريتهم الأصلية الصفصاف (شمال غرب صفد)، لما أعادوا خريطتها بتفاصيلها.

الفقدان الغامض والواضح

ممدوح حمادة

ترى عالمة النفس الأميركية، بولينا بوس، أنّ هناك عدة أنواع من الحزن ينتج من «الفقدان الغامض»، منها الحزن المتقدّم أو الاستباقي، وهو الحزن الذي يسبق عملية فقدان مريض محكوم بالموت مثلاً، أو ما يمكن اختصاره بالقول إنّ المفقود فيه حاضر مادياً وفيزيولوجياً، لكنّه غائب روحياً، مثل الشخص المصاب بالزهايمر، أو الذي يعاني موتاً سريرياً أو مدمن المخدّرات الذي لا أمل في شفائه، أو ما شابه من الحالات. النوع الآخر من الحزن الذي يجري الحديث عنه هو ما يمكن اعتباره حزناً معلقاً، وهو الذي يكون فيه الشخص غائباً، لكنّ حضوره طاغٍ من الناحية النفسية. وهذا ينطبق أكثر شيء، على المفقودين الذين يعتبر مصيرهم غير واضح، إن كانوا في عداد الموتى أو ما زالوا على قيد الحياة، مثل الذين لم يعودوا من الحرب، ولا وجود لنبأ عنهم أو شاهد أو دليل على موتهم. وفي سجوننا التي يصفها المثل الشعبي أنّ «الداخل إليها مفقود والخارج منها مولود» ينطبق الحديث على عشرات آلاف من المفقودين الذين لا يُعرف مصيرهم، فهل جرت تصفيتهم في الأقبية، أم ما زالوا على قيد الحياة هناك؟ حيث تتصارع في نفوس ذويهم فكرتان متناقضتان:

الأولى مهما كانت خيوطها واهية، فإن المفقود قد يكون لا يزال على قيد الحياة، وكما يقولون، فإن غياب الخبر بحد ذاته خبر. والأخرى المرعبة أن مفقودهم قد جرت تصفيته أو مات تحت التعذيب، ولكنهم سيبقون معلقين بخيط الأمل الواهي، طالما أنه ليس من دليل يثبت الفرضية الأخرى الأقوى، أن مفقودهم قد مات. وسيبقى شعور من الحزن المبطّن يتصارع مع نقيضه الفرح المبطن، حتى يُنهك المنتظرون الحقيقة نفسياً وروحياً، فيبقى الأمل مغمّساً بالحزن، والحزن موشّحاً بالأمل، حتى ورود الدليل على ثبوت الموت أو على الحياة. وترافق مشاعر كثيرة، مختلطة متناقضة، الفقدان الغامض، ولكلها تقريباً حلول مقترحة للتخلص منها، أو على الأقل للتخفيف من أثرها، ولكن نوعاً من الفقدان، إن صحّت تسميته كذلك، لم يدرُس أحد آثاره كنوع من الفقدان، ألا وهو الفقدان الواضح حيث يكون الفقدان مؤكداً وموثقاً بشهادات الوفاة وبوجود الجثة وأحياناً بمواد سمعية وبصرية. الفرق بين الفقدان الغامض والفقدان الواضح، أنّ الشخص في الفقدان الغامض لا يستطيع التخلص من آثار هذا الفقدان، بسبب عدم وجود الدليل عليه. أما في الفقدان الواضح، فلا يتمكّن الشخص من التخلص من آثار الفقدان، على الرغم من وجود الدليل القاطع عليه. والفرق بين الفقدان الغامض والفقدان الواضح أن المفقود في الأول محبّب إلى من يشعر بفقدانه، أما المفقود الآخر في الفقدان الواضح، فيكون مكروهاً من مفتقديه، وغالباً ما يكون مستبداً أو طاغية، ترك لن لن يتمكّن من التأقلم مع فكرة فقدانه ذاكرة زاخرة بالرعب. ولهذا، إن كان الحزن هو الشعور الأقوى مع الفقدان الغامض، فإنّ الخوف هو الشعور الأقوى مع الفقدان الواضح. إذ يغيب المفقود جسداً، ولكنه يبقى حاضراً في النفوس والعقول، خصوصاً في منطقة اللاوعي التي تدير كوابيس الإنسان. وتتخذ آثار الفقدان الواضح أشكال الفوبيات المختلفة التي كانت سائدة في حياة الفقيد، ومنها مثلاً فوبيا الحدود، حين يسيطر على الشخص التوتر عند نقطة الحدود، وتبدأ مشاعر القلق عند تجاوزها إلى الداخل، بينما يتنفس الصعداء عند مغادرتها إلى الخارج. وبعض هذه الفوبيات قد تسافر مع أصحابها إلى الخارج، فيتحدث الشخص مثلاً بهمس، عندما يتطرّق إلى موضوع ما، أو يتلفت في حاله، للتأكد من أنّ أحداً لا يسمعه أو يقفز إلى النافذة كلما سمع صوت انطباق باب سيارة في الخارج، ظناً منه أنّهم جاؤوا لأخذه. وغير ذلك كثير من أشكال الفوبيات التي تحتاج لفريق، وربما لمعهد كامل، من أجل رصدها وتحليلها. وإذا كانت آثار الفقدان الغامض قد تنتهي مع انتهاء الصورة فيضمحل الحزن رويداً رويداً، فإنّ آثار الفقدان الواضح قد تكون عصية على الشفاء من دون تدخل الطب النفسي مباشرة.

السوريون يريدون حلاً لا سراباً

عبد الباسط سيدا

ليست أوضاع الدول العربية، بصورة عامة، على ما يُرام. هذا معروفٌ لدى المهتمين المتابعين، بل واقع ملموس بين أوساط الناس العاديين لكون الموضوع قد أصبح جزءاً من منغّصات حياتهم اليومية في مختلف الميادين. وربما يختلف الساعون إلى تحديد بواعث هذه الظاهرة المستدامة وخلفياتها وآثارها حول بعض التفصيليات والأسباب؛ ولكنهم يتوافقون بشأن مأساوية الظروف التي يعيشها الناس في معظم تلك الدول التي يعاني بعضها من خلافات داخلية وصراعات حول السلطة، كما الأحوال في السودان وتونس وليبيا؛ بينما يعاني بعضها الآخر من توترات بينية، كما هو الوضع بين الجزائر والمغرب. هذا في حين أن جملة من تلك الدول قد باتت ضحية التدخلات والمشاريع الأجنبية، لا سيما الإيرانية منها، كما هي الأحوال عليه في سورية ولبنان والعراق واليمن. وهناك دول تعاني من صعوبات اقتصادية تثقل كاهل الناس، وترفع حدّة التذمّر لديهم، ويتجلى ذلك في مثالي مصر والأردن.

وحدها دول مجلس التعاون الخليج تتمتع باستقرار معقول، وهي تمتلك إمكانات مالية ضخمة، وطاقات ومؤهلات بشرية واعدة، كما تتمتع بوزن مؤثر عربياً وإسلامياً ودولياً، غير أن ما نشهده اليوم من مبادرات وتحرّكات فردية من هذه الدولة أو تلك من الدول المنضوية تحت لوائه في التعامل مع قضايا بالغة الحساسية والتأثير، يؤكد أن الأمور داخل المجلس هي الأخرى ليست على ما يُرام، على الرغم من الانطباع السائد بوجود صيغةٍ من التفاهم والتنسيق في المواقف، فما حصل بالنسبة لموضوع التطبيع مع إسرائيل أثار تساؤلاتٍ كثيرة، تمحورت، في معظمها، حول الموقف السعودي الفعلي مما جرى ويجري.

موضوع السلام مع إسرائيل حيوي محوري، عُقدت من أجله اجتماعات كثيرة، وطُرحت مبادرات كثيرة، لعل أهمها مبادرة السلام العربية التي أطلقها الملك الراحل عبدالله بن عبد العزيز، وتبنتْها القمة العربية في بيروت عام 2002، وهناك قرارات دولية أممية في هذا الشأن، سيما قرار مجلس الأمن 242 لعام 1967. ومن شأن الوصول إلى حل عادل لهذا الموضوع أن يفتح الآفاق أمام تنمية مستدامة لصالح جميع دول المنطقة وشعوبها وأجيالها المقبلة. ولكن مثل هذا الحل يستوجب موقفاً جماعياً، يراعي الحقوق الفلسطينية المشروعة. أما المواقف والصفقات الفردية فتُضعف الموقف العربي، ولا تساهم في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة. كما أن المواقف الفردية تفتح المجال أمام القوى الإقليمية والدولية للتدخل، وتمكنها من تجيير المواقف بما يتناغم مع حساباتها واستراتيجياتها؛ وهذا ما تفعله على سبيل المثال إيران من خلال ما يُعرف بـ «محور المقاومة والممانعة». والأمر كذلك فيما يخص التعامل مع ملفات مختلف الدول العربية، سواء في سورية واليمن والعراق أو في لبنان وليبيا وتونس، أو في السودان وفلسطين. مناسبة هذا الحديث زيارة وزير الخارجية الإماراتي، عبدالله بن زايد، إلى دمشق، ولقاؤه مع بشار الأسد، وتبادل عبارات المجاملة معه، وسط تكهنات بانفتاح عربي رسمي على النظام، يكون مقدّمة لإعادته إلى جامعة الدول العربية. وبعد جملة من الخطوات التعويمية ضغطت روسيا من أجلها في مختلف الاتجاهات، بهدف تسويق الأسد مجدّداً. وكان لافتا الترحيب الإيراني بالزيارة، وقول الأمين العام لحزب الله، حسن نصرالله، إنها أكّدت «هزيمة المشروع الإرهابي»، وذلك في إشارة إلى الثورة السورية التي كانت على استبداد الحكم الأسدي «عماد محور المقاومة» وفساده. هذا في حين أن الولايات المتحدة أعلنت على لسان وزير خارجيتها، أنتوني بلينكن، عن قلقها من الإشارات التي ترسلها الزيارات الرسمية إلى سورية، كما بيّن بلينكن مجدّداً أنهم لا يدعمون التطبيع مع النظام، ودعا شركاء أميركا إلى تذكّر الجرائم التي ارتكبها النظام المعني بحق السوريين، وذلك في المؤتمر الصحافي المشترك الذي عقده مع وزير الخارجية القطري محمد بن عبد الرحمن آل ثاني في واشنطن. بينما أكد الوزير القطري عدم استعداد بلاده للتطبيع مع نظام الأسد؛ بل أضاف أن بلاده ترى ضرورة محاسبة النظام المذكور على جرائمه التي ارتكبها في حق الشعب السوري... وهذا مع العلم أن قانون قيصر الأميركي يفرض العقوبات على الجهات التي تساهم في مشاريع إعادة الإعمار مع نظام بشار، وذلك قبل حدوث عملية انتقال سياسي حقيقية تأخذ بالاعتبار حقوق السوريين.

جاءت الخطوة الإماراتية بعد خطوات ومشاريع فسّرت بأنها تمهيد لفك العزلة عن النظام، منها: مشروع نقل الغاز من مصر إلى لبنان عبر الأردن وسورية؛ والاتصال الذي تم بين بشار الأسد وملك الأردن عبدالله الثاني، والاتصال الذي تم بين الأول وولي عهد أبوظبي، محمد بن زايد، واللقاءات التي تمّت بين وزير خارجية النظام، فيصل مقداد، ووزراء خارجية دول عربية عديدة في نيويورك. ولكن الأنظار جميعها متجهة اليوم نحو السعودية في انتظار معرفة موقفها الرسمي من هذا الموضوع. هل تعتبر هذه الخطوات مجرّد بالونات اختبار في انتظار التوافق الروسي والأميركي بشأن سورية، وهو توافق من المفروض أنه سيأخذ بالاعتبار مواقف القوى الإقليمية الكبرى، كما أنه سيتفاعل معها من جهتي التأثير والتأثر؟ بكلام آخر: هل السعودية موافقة على الخطوة الإماراتية ومباركة لها، أم أن هذه الخطوة مجرّد مبادرة فردية، يسوّغها مبدأ الحق السيادي، فهي نتيجة اجتهاد شخصي تمليها الحسابات الخاصة بالإمارات وحدها؟ هذا في حين أن ما يجري في سورية والمنطقة من تدخل إيراني شمولي سافر يؤكد أن الحسابات الفردية لا تكون مجدية عادة في التعامل مع قضايا استراتيجية كبرى تهمّ الجميع، وتلحق نتائجها السلبية الضرر بالجميع، وتستلزم حلولها تضافر جهود الجميع وتكاملها. السوريون جميعهم، وفي منأى عن المصطلحات النمطية (موالاة ومعارضة وغيرهما) يرون أن الحل السياسي هو المطلوب في سورية، غير أن هذا الحل لا يمكن أن يكون عبر الإقرار بصوابية مواقف مَنْ أوصل السوريين وبلدهم إلى وضعيةٍ كارثيةٍ غير مسبوقة بكل المقاييس. وما زال يفكر بعقلية انتقامية ثأرية، ويحوّن غالبية الشعب السوري، بل يسخر من دول الخليج ومجتمعاتها، ويتهمها علناً باشتراكها في «المؤامرة الكونية» التي استهدفت نظامه، ودوره المفصلي في «محور المقاومة» الذي خلخل المجتمعات، ودمّر العمران في المنطقة.

> لا يمكن أن يكون الحل السياسي في سورية عبر الإقرار بصوابية مواقف مَنْ أوصل السوريين وبلدهم إلى وضعيةٍ كارثيةٍ

ولعل من نافل القول هنا التذكير مجدّداً بأن كل هذا ما كان له أن يحصل لولا سلبية المجتمع الدولي، وتراجعه أمام هذه الخطوات مجرّد بالونات اختبار في الاحتفاظ بالأسد عبر دعم نظامه بكل أشكال الدعم. .. من تسبّب في تهجير أكثر من نصف السوريين، وقتل أكثر من مليون سوري، ودمر المدن والبلدات السورية، وقضى على مستقبل جيل كامل، لا تجوز مكافأته بذريعة أن ذلك سيبعده عن النظام الإيراني، والجميع يعلم أن العلاقة بين النظامين أكثر من عضوية، ولا تشمل سورية وحدها، بل تمتد إلى لبنان واليمن والعراق وفلسطين، وتستهدف المزيد. وهناك حديثٌ عن مبادرات وتوافقات و«لا أوراق»، لكن ذلك كله يصطدم بتناقضه مع الوقائع، وتجاهله طبيعة هذا النظام الذي أدمن التقية، وأثبت في جميع المراحل عدم التزامه بأي وعد أو تعهد.

مجلس التعاون الخليجي، بقيادة السعودية، يمكنه التأثير في المواقف العربية والإقليمية والإسلامية، ويستطيع، بفضل تأثيره في الميدان الدولي، أن يتدخّل لإعادة التوازن إلى الوضع المختل في المنطقة، وهذا ما سيكون في مصلحة دوله ومصلحة المنطقة بأسرها. وهو يستطيع، من خلال حوارات إقليمية معمقة مع جميع الأطراف، أن يدفع الأمور نحو تفاهمات وتوافقات، تأخذ بالاعتبار مصالح شعوب المنطقة ودولها، وتمهّد الأرضية لحلول سلمية تضع حدّاً للآثار المدمرة التي تركتها النزاعات والحروب التي تعيشها منطقتنا منذ عقود. ولكن هذا كله يستوجب توحيد المواقف، والتقدّم باستراتيجية متكاملة مبنية على الحلول العادلة التي تقدم معالجة حقيقية، معالجة تتجاوز بدعة المبادرات الفردية التي تشوّش البوصلة، وتهدر الإمكانات والطاقات، ولا تؤدّي إلى المطلوب.

(كاتب ورئيس سابق للمجلس الوطني السوري)

كيف يكتب الكاتب نصّه؟

عيسى الشعيبي

كلّ إنسان ابن لبيئته الاجتماعية، لمرحلته العمرية، لعصره ومدركاته وصورته عن نفسه في مرآة ذاته الشخصية، غير أنّ ما يميز الناجحين والمشتغلين بالفنون والإبداع، بكلّ صنوفهما وفروعهما، أنّ لدى هذه الكوكبة عيناً ترى ما لا تراه عيون غيرهم، وذهنية نقدية متيقظة لا تمرّ مرور الكرام على ما يحيط بها من وقائع قد تكون صغيرة، ولا يغيب عنها ما يلتبس على الكافة من مجرياتٍ يومية، تجري قدّام عامة الناس، من دون أن تلفت الانتباه، أو تستوجب الفحص والمراجعة.

ينطبق هذا التشخيص الأولي على الكتّاب الصحافيين بصورة خاصة، هؤلاء الذين يحاكي حالهم حال الحارس الليلي في الثغور والمعسكرات المنشآت العامة، أو المنقب عن الآثار واللقى في الخرائب والقبور الدارسة، وليس من المبالغة القول إنّ لدى نفر من هؤلاء الكتاب قرون استشعار خاصة، تلتقط الإشارات عن بعد، تتحسّب لكلّ شاردة وواردة، تطرح التساؤلات، تثير الأسئلة، وتشعل الضوء الأحمر في الوقت المناسب. وعلى غير ما يعتقد كثيرون، أنّ الكاتب ينبغي أن يكون محايداً لا رأي له، على غرار المراسلين الصحافيين ومعدّي التقارير الإخبارية، وأنّ عليه أن يأخذ موقفاً يتموضع من خلاله في نقطة المنتصف بين الآراء المتعارضة، فإنّ على الكاتب السياسي المستقل أن يتحاشى المجاملات، أن يتجنب المنطقة الرمادية، وأن يعبّر عن وجهة نظره بموضوعية، حتى وإن كان ذلك لا يرضي سائر أطراف المسائل الخلافية. وعليه، فإنّ السؤال هو، كيف يكوّن الكاتب الصحافي رأيه، ويبني عليه موقفاً مستقلاً قد يجلب عليه اللوم، أو يسبب له خصومة، لا سيما إذا كان سقف الحرية مرتفعاً لدى منبره، وكان الكاتب رصيناً حصيفاً وصاحب رؤية سديدة، يعتدّ بنفسه ويُعتدّ بوجهة نظره عند المقترنات وعقد المقارنات وخوض غمار الموضوعات الإشكالية، حتى وإن كان يقف في صف الأقلية، ولا يحظى باستحسان الأكثرية المفعمة غالباً بحسن النية؟

أحسب أنّ الكاتب الذي يحرص على صورته الذهنية المنطبعة عنه لدى المتلقين، ويرغب أن يكون في مستوى التوقعات منه عبر إطلالاته المنتظمة، يكتب نصه، أو قل يكتب نفسه في المقام الأول، مستمداً تقويمه للوقائع والمجريات التي تحيط به، من مصدرين أساسيين: خبرته القائمة على تجربة شخصية متراكمة، وقراءته الاستشرافية الحاذقة لشتّى المتغيرات المتصلة بموضوعه.

ومع أنّ هناك منظومة واسعة من القيم والمبادئ والمفاهيم، ناهيك عن مجموعة من الاعتبارات الذاتية والموضوعية، تشكّل في وقت ما، وتعيد تشكيل موقف الكاتب في وقت آخر، إزاء مسألة بعينها مطروحة على مائدة النقاش العام، إلّا أنّ الخبرة الذاتية والقراءة المتأنية لأبعاد حدث مختلف عليه تظلان بمثابة الركيزتين القويتين اللتين تنهض عليهما مقاربة المشهد الذي يرتسم في وعي الكاتب، ثم يستقر في داخل ضميره، أو قل لدى سيده الوحيد صاحب السلطة المطلقة على قلمه. وليس من شك في أنّ المكاتب السياسي يحمل وزراً أخلاقياً يفوق ما لدى الكتاب المتعاطين مع شؤون الأدب والاقتصاد والرياضة وغيرها، لا سيما أنّه يخاطب أولي الأمر والرأي العام والنخب السياسية والثقافية، ويتعاطى مع قضايا ذات حساسية عالية، ما يضع الكاتب في بؤرة ضوء ساطعة، تُحسب عليه كل كلمة، وتعدّ عليه أنفاسه، وبالتالي فإنّ خطأه أو سوء تقديره، والحالة هذه لا يقابل بالتسامح والعفو كغيره.

الكاتب وهو يخطّ مقاله، أو قل يكتب نصّه ونفسه معاً، يكون قد كوّن رأيه سلفاً، وأعد عدّة دفاعه عن وجهة نظره مسبقاً، معتمداً في ذلك على رؤيته ومعاييره الفكرية الخاصة، التي أرست دعائمها التجربة المتراكمة والقراءة الموضوعية، تلك التي سبق له أن جسّها برؤوس أصابعه مراراً، واختبر قوامها تكراراً، وطرحها في معمعان هذه المهنة المتعبة، ولقي حيالها الاستحسان والتفريغ في قليل من الأحيان، وكثير من الاتهامات والتعريض به، لا برأيه، في أغلب الأوقات.

كاريكاتير **عماد حجاج**

اللادولة غاية السلطة وغابا تها

ماجد الشيخ

على مسرح اللادولة، شكلت وتشكل إعادة الاعتبار للطاغية، أو لسلطة الاستبداد ودكتاتورية الفرد، أو للمنظومة السياسية الحاكمة، أعلى درجات احتقار الشعب وكامل المجتمع الوطني، وكل قيم الإنسانية والحرية والديمقراطية التي يتشدقون عن إيمانهم بها ليل نهار، في معاداة مطلقة لكل الدساتير والقوانين الناظمة لشؤون الدولة/ الدول، في وقتٍ تجب محاكمة كل الذين يتسببون بدمار الوطن وقتل الناس وإرهابهم، أفرادا وشعوبا ومجتمعات، واغتصاب حرّياتهم وانتهاك حيواتهم السياسية والمعيشية والاجتماعية، ومصادرة توقهم وتعطشهم للعدالة؛ عدالة تفتقدها سلطات دول المزارع واحتكار قوت الناس، وخبزهم اليومي وسلعهم الاستراتيجية، وتحكّمهم بكامل عمليات الاستيراد والتصدير، لا سيما وبلادنا تفتقد كل ما يعتبر إنتاجا وطنيا، حيث أهل السلطة من بورجوازيي (ورأسماليي) الطوائف وزبانيتهم من الشركاء المتوافقين أو المضاربين، يزدادون يوميا إمساكا برقاب الفقراء، حتى تحول بعض من هؤلاء الأخيرين من الطبقة الرثة، صورة طبق الأصل عن زعاماتهم ومستزعميهم، في التطفل على كل المجالات السلطوية العاملة في الكهنوت السياسي والديني، واحتكارات الاقتصاد وكارتيلاته ومصادر هيمنته الاجتماعية والمجتمعية المضادة للدولة. وكالعادة .. تعود السلطة بعد نبذها أكثر طواعية وليونة، تجاه من نبذوها، لكنها أكثر شراسة ودموية وإرهابا، تجاه شعبها ومجتمعها، وتلك قمّة رثاثة الطرفين وحقارتهما، أو الأطراف التي أثرت وتؤثر استعباد شعوبها من أجل احتفاظها بمصالح سلطوية أنانية خاصة، لا علاقة لها بأي حكم رشيد أو ديمقراطية أو أي خيارات حرّة، أو قيم النزاهة والعدالة وأخلاقياتها، منذ بدأت السلطة في بلادنا تتسيد الاستزعام السياسي، وتلبس أثواب الكهنوت الديني، وتزرع وتثبت مسارات سلطوية استبدادية خصوصية، أكثر أنانية ونرجسية.

لذلك عبثاً يحاولون أن «يشلبنوا» أي سلطةٍ حاكمة، مهما فعلوا؛ في غياب قيم الصدق والنزاهة وأخلاقياتهما، وتسييد حقائق ووقائع وسرديات، وقرت في أذهان شعوب وأمم أنها التراث التقليدي الذي يجري تقديسه، وعبادة كل ما تدعو إليه سلطات كهنوت الدين والسياسة، كونها القائمة على أمور الدين والدنيا، حفظا لغايات ومصالح خاصة وخصوصية، وزبائنية تتشارك مع فئات أخرى، سياسية وطبقية واجتماعية، يتقاسم ويتحاصص الجميع بالسلطة، ويتصاهر و«يتناسب» كثيرون منهم لهذه الغاية: غاية نزع الشرعية عن الدولة، وتكريس سلطات خاصة يضحّي الاستيلاء الهمجي والوحشي على الدولة منتهى غاياتها ومسرح غاباتها. يتشارك السلطويون العرب، على اختلاف تشكيلاتهم، في منظومة أو منظومات سياسية واحدة، لا تختلف مضامين أحكامها وطبائعها، في سياق ممارساتها وتطبيقاتها للحكم، عن مسلكيات شعب السلطة وأهلها، حيث لا تختلف ولا تبتعد كثيرا سلوكياتهم وممارساتهم عن بعضها، لجهة السرقات والنهب والمافيات والسمسرات التي قامت وتقوم بينهم عند الأزمات، وما أكثرها في عديد من بلادنا المستقرّة وغير المستقرّة. وهكذا أثبتت وتثبت الحالة في بلادٍ بمواصفات بلادنا كيف قدّمت وتقدّم ذاتها، معلية إياها على كل مقدّس، وهي لذلك لا تقدّس أصلا سوى نرجسيتها وأنانياتها الخاصة، ولذلك تقدّمها على كل المصالح والغايات والتطلعات التي ترنو إليها الشعوب وتقدّسها، على الضد من كل مافيات الكهنوتي، السياسي والديني، ومنظوماتهما وطواقمها.

من يتعمّق في مطالعاته وقراءاته للتاريخ والجغرافيا العربيين والثقافة والعلوم التي اعتبرت جوهر التراث التقليدي، يتبين له أن هناك تزييفات وتأويلات وتقويلات وأحاديث وارتكابات لا حصر لها، لم تقم وزنا لحقائق أو وقائع جرى تغييبها عمدا لغايات سلطوية، أو دمرت وهدمت ومزّقت عمدا لصالح تكريس هيمنة سلطة أو سلطات تزعمت واستزعمت، ومنها من استزلمت واستسلمت لرغائب سلطوية أجنبية خارجية، مضادّة لما زعمته من إيمانها بمعتقدات وأفكار، وصادقت مافيات وعصابات حكمت دولا لم تكن كذلك، قدر ما كانت شيعا ونحلا وملا وطوائف ومذاهب، ما زالت تسرح وتمرح في مسارح وملاعب طواقم دولنا المزعومة.

> يتشارك السلطويون العرب، على اختلاف تشكيلاتهم، في منظومات سياسية واحدة

(كاتب فلسطيني في بيروت)

تموضعات في حرب اليمن العبثية

بشرى المقطري

تتغير خريطة الصراع في اليمن وفق حسابات سياسية أكثر منها عسكرية، بحيث تغدو سردية من العبث المستمر التي يمكن تتبعها في كل جبهات القتال طوال سنوات الحرب، إذ قد تتحرّك القوى العسكرية المدعومة من الخارج وفق رغبة حلفائها، مخلية مواقعها بشكل مفاجئ ضمن استراتيجية لا يمكن التهكن بدوافعها، عدا خسائرها وكلفتها على اليمنيين، بحيث تصبح جزءا من السيناريو الذي أعدّته الدول المتدخلة لتثبيت سلطة حلفائها على الأرض، أو إعادة الحرب إلى مربع الصراعات البينية. وفي هذا السياق، بعد انسحاب القوات المشتركة المدعومة من الإمارات، بقيادة العميد طارق محمد عبدالله صالح، من مواقعها في مدينة الحديدة، بعد انسحاب ألوية قوات العمالقة الجنوبية من موقعها في الساحل الغربي، منعطفاً جديداً في الصراع، ليس فقط لتغيير موازين القوى العسكرية على الأرض، بما في ذلك الخريطة العسكرية الكلية، وإنما لنتائجها الآنية والمستقبلية وأثرها على حياة المواطنين.

تتواءم خريطة الانسحابات العسكرية أو إعادة التموضعات التي نفذتها القوات التابعة للسلطة الشرعية مع تمدّد جماعة الحوثي المدعومة من إيران جغرافياً، وتوسّعها إلى مناطق جديدة، إلا أن الانسحابات العسكرية في مدينة الحديدة تختلف من حيث أهميتها، سواء بالنسبة للطرف الذي نفذها، وكذلك لتبعاتها العسكرية والسياسية، بما في ذلك تفريغ اتفاق استوكهولم الذي وقعته السلطة الشرعية وجماعة الحوثي برعاية الأمم المتحدة في ديسمبر/ كانون الأول 2018 من مضامينه، وكذلك انعكاس هذه التحوّلات على الوضع في مدينة الحديدة وحياة المواطنين، فبعيداً عن اختلالات اتفاقية استوكهولم، وفشل أطراف الصراع في تنفيذ بنودها، وما أنتجته من مشكلات، بما في ذلك توازن الرعب، فقد أرست ملامح الخريطة العسكرية في مدينة الحديدة، حيث تموضعت القوات المشتركة المدعومة من الإمارات، بقيادة العميد طارق محمد عبدالله صالح في المناطق التي سيطرت عليها، وذلك بعد معركة تحرير مدينة الحديدة، بحيث سيطرت على رقعة جغرافية كبيرة امتدّت من منطقتي الجاح والدُريهمي حتى منطقة التُحيتا، وشكل «الكيلو 16» منطقة تماسّ مع مقاتلي جماعة الحوثي المتمركزة شمال الخط، وفي حين احتفظت قوات العميد طارق بمواقعها أكثر من ثلاثة أعوام، فإن مقاتلي الجماعة ظلوا خارج منطقة التماسّ، مع حدوث اشتباكات مستمرة بين الطرفين، كما أنتجت الاتفاقية وضعاً دولياً لميناء الحديدة، حيث نصّت بنودها على توريد إيرادات الميناء في حساب مشترك لصالح دفع رواتب الموظفين في مناطق جماعة الحوثي، وإن لم تنفذ هذه البنود في الواقع، فقد ظلّت مطلبا دولياً يعيق الجماعة عن امتصاص موارد الميناء. ولذلك فإن انسحاب قوات طارق من مواقعها في مدينة الحديدة لا يعيد الوضع العسكري في المدينة إلى ما قبل 2018 فقط، وإنما سوف ينتج وضعا جديدا في شمال اليمن. تحليل مضامين بيان القوات المشتركة المدعومة من الإمارات لتبرير دوافع انسحاباتها من مدينة الحديدة يخفي قدراً كبيراً من التناقض في الأهداف التي طرحها البيان، بما في ذلك القفز على معطيات الواقع، إضافة إلى تجاهل مصير شركائها والقوى الأخرى المناهضة لجماعة الحوثي، فضلاً عن عدم تقديرها مصالح المدنيين، ففي حين أكّد البيان أن الانسحاب يأتي في سياق التنصّل من الالتزامات الدولية التي أنتجتها اتفاقية استوكهولم، كونها قيّدت القوات المشتركة من تحرير المناطق اليمنية من قبضة جماعة الحوثي، وأنها تهدف إلى فتح جبهات جديدة لا يشملها الاتفاق، فالأكيد هنا أن القوات المشتركة التي يقودها العميد طارق صالح لم تكن طرفاً في الاتفاقية، وهذا يعفيها من أي التزامات حيال المجتمع الدولي، لكنها خضعت للاتفاقية، ولم تقم بإعادة الانتشار في السنوات السابقة.

ومن جهة ثانية، تسبيب بيان القوات المشتركة انسحاباتها لقيادة معركة ضد الجماعة، وفتح جبهات جديدة، كان يقتضي، في المقام الأول، التنسيق مع القوات التابعة للسلطة الشرعية، على الأقل حتى في الحد الأدنى، إلا أن السلطة الشرعية نفت معرفتها بهذا الإجراء. وما أورده البيان أن الانسحابات العسكرية متوافقة مع المواقع التي حدّدتها اتفاقية استوكهولم، بإنشاء منطقة خضراء عازلة بين المقاتلين، لتمكين المدنيين من التنقل، فإن ذلك لا يعني انصياع القوات المشتركة للاتفاقية فقط، على العكس مما طرحه البيان، وإنما إغفاله ضرورة تأمين حياة المدنيين، فقد كان يقتضي إبلاغ بعثة الأمم المتحدة في الحديدة، التي نفت معرفتها بهذا الإجراء، وذلك لنشر مراقبين في المواقع التي تم إخلاؤها، وحماية المدنيين، وكذا مراقبة التموضعات الجديدة، وتثبيت وقف إطلاق النار. ومن ثم، النتائج الأولية لانسحاب القوات المشتركة هو تعريضها حياة المدنيين للخطر، حيث قامت الجماعة بحملة اعتقالات لمعارضيها في المناطق التي است

رياح الخليج التائهة في لبنان

مهنا الحبيل

في وقتٍ تقود فيه الرياض حملتها الشرسة على الحكومة اللبنانية، بسبب تصريحات قديمة للوزير جورج قرداحي، المعروف، قديماً، بولائه للنظام السوري وحزب الله، أكد المتحدث الرسمي باسم الخارجية الإيرانية، أنّ المباحثات مع السعوديين تتقدم، وهي، بحسب ما يُرصد لتقييم طهران، تسير بحسب التخطيط الإيراني الذي دُحرج على السعوديين من غرفة مسقط، ثم المنطقة الخضراء في بغداد، ثم المفاوضات المباشرة. وسواء تعثرت المفاوضات مستقبلاً أو اكتملت، فإنّ هناك تقييماً عاماً مهماً لموقف الطرفين الإقليميين، فطهران تبدو، بوضوح جلي، ممسكةً على مصالحها الاستعمارية ومشروعها الطائفي، بشقّيه، السياسي والولائي، في الأرض العربية، وتُهيمن بالفعل على أربع عواصم عربية، تمتلك فيها القرار. فضلاً عن الترويج الهائل للخرافة المذهبية، وتسخير الناس لها، أو الخرافة الأخرى أنّها الطرف المقابل للصهيونية، وهي مقابل بالفعل، لكن ضد العرب واستقلالهم، وتقاطعاً مع المعركة الإسرائيلية الكبرى، لا مواجهة حقيقية معها، على الرغم من بازار الصراع الذي ضُبط بين الطرفين. وقرارها القومي الذي يُمثل الأمة الفارسية مؤشّر مروّع لمساحة ابتعاد فارس الحضارية المسلمة عن العرب، وعن الرسالة الإسلامية وحقيقتها الفكرية ومؤاخاتها للأمم، لكنّ طهران تتجاوز كلّ مواسم التصعيد التي راهن عليها الخليج العربي، أو قُل بعضه أو نصفه، فإيران اليوم باتت حليفاً لأمن بعض هذه الدول، منذ نفّذ المحور حملة الحصار على قطر، فحُسمت لدى العقل الصامت في دول الخليج الصغيرة مخاوف لا تمسحها الاتفاقات التصالحية بسهولة. هذا فضلاً عن مسقط وتاريخ عُمان الأئمة الذي كان هو الوحيد، من الدول المتبقية للعهد التاريخي للخليج العربي، شكّل قديماً قوة توازنٍ مع النفوذ الفارسي، فالخليج العربي القديم كانت تحكمه سلطنةٌ عربيةٌ متّحدة في عهد الجبرين، كانت هي أيضاً محور توازن، لكنّها منذ أن أُسقطت في الحملة الصليبية على الخليج العربي، لم تقم أيّ دولة مركزية عربية قوية في الساحل، باستثناء الولايات العُمانية التي تنخرط اليوم في سلطنة واحدة. والفكرة العمانية هنا تقييمهم ذلك الصراع من جهة، واستحضارهم الصراع مع العهود السعودية المختلفة، التي انتهت عسكرياً في حرب البريمي، لكنّ رياح عدم الثقة ظلت حاضرة. ولذلك وعلى الرغم من تحسّن العلاقات اليوم بين مسقط والرياض، ومحاولة الأخيرة التخفيف من خسائرها، فإنّ البيان العُماني جاء بحسب الرؤية الاستراتيجية لعقل مسقط السياسي، الذي قد تكون له أخطاء بل كانت، في منح طهران مساحات توسّع في المنطقة خارج حدود عُمان القومية، لكنّ عُمان تبرّر ذلك بعدم وجود شريك عربي متوازن يُرجّح العقل على العاطفة، ولن يُسدد العُمانيون حماقة سياسة الآخرين على حساب استراتيجية أمنهم القومي الذي عانى من حروبٍ بالوكالة في ظفار، ونزاعات داخلية حسمتْ في منظومة مدنية قبلية محكمة، يتفق عليها العُمانيون، وإن اختلفوا على السقف السياسي والإصلاحي. أما قطر فقد صدر بيانها ليكون مجاملةً ضمن اتفاق العُلا، ومراعاة لفظية للتوتر السعودي. وما أعتقده أنّ منطق هذه المراعاة يشمل الكويت والإمارات، فالبحرين فقط وهي التي يزداد هشاشة أمنها القومي، ورهانها الأحمق على تل أبيب، فهي من يلتزم بمضمون الموقف السعودي، في تصعيده على لبنان.

لقد عملت طهران على استثمار المسيحية الطائفية السياسية، منذ زمن طويل، مستغلةً انقسامات الكتل اللبنانية ذاتها، وصراعاتها الدموية والسياسية القديمة، وفشل الحركة الوطنية اللبنانية في عكس منظومة الوحدة العربية، بسبب عصبياتها الإيديولوجية وتعدّد توظيفاتها، بين الفرقاء اللبنانيين، هذا فضلاً عن الخطايا في أعمال العنف والمراهقة السياسية التي تورّطت فيها الفصائل الفلسطينية، وحلفائها من الجسم السني العربي الكبير، أو الطوائف المختلفة، فمهد الطريق للتطرّف الطائفي الآخر السياسي والمسلح، وكان اتفاق الطائف بالفعل مخرجاً مهماً. لكنّ الرياض عجزت، منذ فترة طويلة، عن إيجاد فضاء أوسع، لاتفاق الطائف، تتشكل حوله قوة عربية سنية، كون السُنّة، وكما يقول عزمي بشارة، هم قاعدة الأمة وحاضنة الطوائف، فهي أكبر من طائفة، تضم بقية الأقليات في مشروع فكري عربي، وليس في سوق إعلامي سياسي صاخب، يعتاش ترويجه على معارض الأزياء الجسدية والتفاهة التي كان يروّجها قرداحي تحت مطر المال السعودي، ففشل مبكراً تيار المستقبل، بوصفه كياناً عروبياً متجاوزاً للطائفة. وكان الشيخ أحمد الأسير هو الشخصية التي خرجت بلا دعم ولا ظهير، وكان انتماؤه الأسري السني - الشيعي المشترك يمثل تلك القوة الشعبية التي قلقت منها طهران مبكّراً، وكان لديه استعداد مبكّر لتحويل خطابه إلى أفق مدني أوسع، يحتاجه لبنان ويمثل توازناً حتى مع بقاء «المستقبل». ولم يكن خطأ الرياض فقط في المشاركة في ذبح حركة الشيخ أحمد الأسير، بل بجملة مشاريعها المفلسة في سوق النخاسة الإعلامية التي قادتها قنوات ومؤسسات رعتها الرياض، فيما كان قرداحي وغيره تتوثق لديهم معادلة الولاء للتحالف الطائفي مع إيران، على الرغم من أنّه كان خارج صفوف الجنرال ميشال عون، الذي شكّل، في حينه، قنطرة المشروع المشترك الذي أصبح عليه لبنان، وهو في هاوية العهد الإيراني. وقد وظّف الإيرانيون خطة ومساحة شملت علماء ومساجد للسنة في نسيج ثوب الخرافة الطائفية، فيما استرسلت الرياض في كوارثها السياسية، واستخدمت، كما فعلت من قبل، لغة عنصرية تستفز الضمير الوطني الاجتماعي للبنان، بدلاً من كسبه لصفها. وهكذا وفي كلّ مرحلةٍ ينكشف فيها الصخب السعودي، وحلفه الخليجي، يتبين للجميع أنّ طهران كسبت الجولة، بل كسبت معارك تنهار فيها الرابطة العروبية والمواطنة الأخوية التي حاولت أن تكافح ثقافة المحاصصة الطائفية في الدستور، وتختنق فيها المدنية وروح الأنسنة في الفكرة الإسلامية التي يتّحد عليها المؤمنون بالرب، فأضحى لبنان مرفأً محطّماً، تتربص فيه الطرقات بالمحقق الذي أشار إلى المجرم المعلوم، ليُضم إلى الضحايا قبل أن يُحيل الجناة إلى العدالة.

> عملت طهران على استثمار المسيحية الطائفية السياسية، منذ زمنٍ طويل، مستغلةً انقسامات الكتل اللبنانية ذاتها

(كاتب عربي في كندا)

هل فشلت واشنطن في إخماد حرائق القرن الأفريقي؟

الشافعي أبتدون

بعد تعيين مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأدنى، جيفري فيلتمان، مبعوثاً أميركياً خاصاً للقرن الأفريقي في إبريل/ نيسان الماضي، استبشر كثيرون بتعيين شخصية دبلوماسية وممثل للأمم المتحدة ساهم في تخفيف التوترات والنزاعات وواضع سياستها ما بين عامي 2012 و2018، توقع كثيرون أنّ الدبلوماسي المخضرم قادر على جمع الأفارقة وحلّ النزاعات بين دول القرن الأفريقي، لكنّ عصا أميركا يبدو أنّها لم تعد مجدية في حلّ النزاعات في المنطقة، بل تتحوّل النزاعات الداخلية سريعاً من حرب تصريحات وبيانات إلى سجالات عسكرية لا تحمد عقباها، وتُنذر بكوارث إنسانية، سيما في إثيوبيا والسودان، بسبب النزاعات السياسية والعسكرية الطاحنة التي ما لم تتوقف ستغير خريطة التوازنات والتكتلات في القرن الأفريقي. ففي السودان، وقعت حادثة انقلاب عسكري في 25 الشهر الماضي (أكتوبر/ تشرين الأول) عشية لقاء جمع بين رئيس مجلس السيادة، الفريق أول عبد الفتاح البرهان، والمبعوث الأميركي جيفري فيلتمان، وهو ما أثار تساؤلات ما إذا كانت واشنطن تتوقع فقط حدوث الانقلاب، أم أنها أعطت الضوء الأخضر للعسكر للانقضاض على الثورة المدنية، بينما الفرضية الأخرى تشي أنّ انقلاب البرهان عكس حجم نفوذ واشنطن في المنطقة التي بدت تزداد ترهلاً وضعفاً، ولم تقدّر حتى استباق تلميحات العسكر إلى اتخاذ خطوة عسكرية تبدّد ميلاد حكم مدني مدعوم غربياً وخليجياً، ولم ينجح فيلتمان أيضاً، حتى بعد الانقلاب، في إقناع العسكر بالعدول عن هذه الخطوة، فضلاً عن الإفراج عن رئيس الحكومة الانتقالية المدنية الذي ما زال تحت الإقامة الجبرية، عبد الله حمدوك، بينما تصريحات الخارجية الأميركية وأعضاء في مجلس شيوخها لم تلقَ هي أيضاً آذاناً صاغية، ليستمر العسكر في عربدتهم وبطشهم، من دون أن يتأثروا بالتهديدات الأميركية ووقف مساعداتها العسكرية، ولا قرارات البنك الدولي لوقف المنح المالية التي كان من المقرّر الإفراج عنها لدعم اقتصاد البلاد. اللافت أنّ حرائق القرن الأفريقي التي ما زالت مشتعلة في أكثر من جبهة تحتاج إلى أكثر من مبعوث أميركي وأممي، فقضية سدّ النهضة التي أوكل لفيلتمان أن يفكك مساراتها، ويجد لها حلولاً سياسية قبل أن تتحوّل إلى حرب إقليمية جديدة، لا تحظى اليوم بالأهمية ذاتها، ولا الأولوية القصوى لدى المبعوث الأميركي، بل القضايا الداخلية لدول القرن الأفريقي، هي التي تستأثر باهتمامات واشنطن حالياً، والتي تبدو عصية على الحلّ، فالملف السوداني معقد وشائك، بل في منزلة صخرة يصعب تحريكها من وسط طريق إيجاد حلول سلمية للأزمة السودانية. كما أنّ النزاع في إقليم تيغراي، هو الآخر، بات مستفحلاً ويدق ناقوس الخطر على تفكيك بنية النظام الإثيوبي، ويستنسخ نموذج يوغسلافيا، إذا استمرّت الأوضاع على ما هي عليه، من دون أن يقدر رجل أميركا في المنطقة على وقف نار الحرب في إثيوبيا أولاً، ودفع الحكومة الإثيوبية إلى الجلوس مع جبهة تحرير تيغراي الموسومة بـ«الإرهاب» من حكومة أبي أحمد، وذلك لتجنيب إثيوبيا خطر انزلاقها نحو حربٍ أهلية لن تقتصر على جغرافيتها فقط، بلٍ ستمتد تأثيراتها وتبعاتها الإنسانية والأمنية إلى بقية دول القرن الأفريقي. مبادرة «إسكات البنادق» في أفريقيا التي انطلقت عام 2020، يمكن تبنّيها في القارة السمراء، بوصفها شعارات وملصقات دعائية، ومن خلال اجتماعات لقادتها تعقبها تصريحات برّاقة ورنانة، لكن تطبيق هذه المبادرة فعلياً وعلى أرض الواقع صعب التحقيق. والأخطر أنّ أديس أبابا، مقر الاتحاد الأفريقي، مهدّدة أمنياً بعد دنو الجبهات المسلحة نحوها وفي أكثر من جهة، وهو ما يهدّد أيضاً إمكانية أن يعقد فيها الاجتماع السنوي للاتحاد الأفريقي أواخر العام الجاري، أو مطلع عام 2022، حيث تحذّر دول أوروبية وأميركا مواطنيها ورعاياها من السفر إلى إثيوبيا، أو التحرك في داخلها، وهو ما يعكس مدى خطورة الوضع الأمني، لكنّ نافذة الأمل التي يفتحها فيلتمان من أديس أبابا لوقف النزاع العسكري ليس معلوماً ما إذا كانت ستظلّ مفتوحة أم ستغلق مجدّداً، ليستمر الاقتتال الداخلي وعمليات الذبح والتهجير التي تطاول المدنيين أكثر من غيرهم من العسكريين والمسلحين. واضح أنّ سيناريو استمرار الحرب في إثيوبيا وشرعنة الانقلاب العسكري أخيراً في السودان راجح راهناً، ليكشف عن تراجع النفوذ الأميركي في المنطقة، وأنّها لم تعد دولةً ذات تأثير قوي وسياسي في القرن الأفريقي، بل إنّ تهديداتها التي توزعها صبح مساء، وعلى فضائياتها وصحفها، لا تخيف أحداً، بل يستمر العسكر في السودان في مواصلة وأد ثورة ديسمبر/ كانون الأول 2018، بينما يواصل أبي أحمد مشواره في حرب عبثية سيكون هو الأول الخاسر فيها، ولن يخرج من دون جروح عميقة في مستقبله السياسي وواقع إثيوبيا دولة قوية متماسكة في بنيتها النظامية السياسية والعرقية والاقتصادية.

أخيراً، لم يعد جيفري فيلتمان ذلك الرجل المنشود في حل نزاعات دول القرن الأفريقي، ربما أنه لم يقتبس شيئاً من سيرة الراحل كوفي عنان، الوسيط الأممي الذي أخمد نار الحرب العرقية في كينيا عام 2007، ولا الموريتاني أحمد ولدو عبد الله الذي أخرج الصومال من وحل الخراب والدمار بحكومة انتقالية في جيبوتي عام 2009، فهل يقدر فيلتمان على جمع فرقاء إثيوبيا في طاولة واحدة لنزع فتيل الإحتراب الداخلي. كذلك الحال في السودان، إذ تكمن مهمته في صعوبة جمع خصوم الفريق البرهان من قوى إعلان الحرية والتغيير في غرفة واحدة بل في فندق واحد، لوقف عجلات تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية هناك؟ من الصعب الجزم أنّه سينجح في حل النزاعات الإثيوبية، وإعادة البوصلة إلى ما كانت عليه قبل 25 من أكتوبر في السودان، لأنّ سياسة العصا والجزرة التي تستخدمها واشنطن استنفدت أغراضها، وسبب هذه الخيبات أنّ سياسات الولايات المتحدة تجاه دول القرن الأفريقي بات تأثيرها أقل من المتوقع، وآلياتها واستراتيجيتها دون المستوى.

> سياسات الولايات المتحدة تجاه دول القرن الأفريقي بات تأثيرها أقل من المتوقع، وآلياتها واستراتيجيتها دون المستوى

(إعلامي صومالي)

الانتخابات الليبية تسبقها جدالات ومخاوف

عمر كوش

بدأت معركة الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في ليبيا مع إعلان المفوضية الوطنية العليا للانتخابات فتح باب الترشّح للانتخابات الرئاسية من 8 إلى 22 نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري، والانتخابات النيابية من 8 إلى 17 ديسمبر/ كانون الأول المقبل، واعتبارها «البداية الحقيقية للعملية الانتخابية»، على الرغم من استمرار حالة من الخلاف والجدل بشأنها بين الأطراف والقوى الليبية، وخصوصا فيما يتعلق ببعض مواد قانون الانتخابات، وعدم وجود قاعدة دستورية تجري بمقتضاها الانتخابات التشريعية والرئاسية، وذلك بعد أن بات مسلماً به إجراء الانتخابات الرئاسية في 24 من ديسمبر المقبل والانتخابات البرلمانية بعدها بشهر. وليس خافياً أن الضغط الدولي هو الدافع الأساس لمسار التسوية الراهن في ليبيا، وخصوصا من الولايات المتحدة التي حشدت تأييد بعض الدول الأوروبية بشأن موقفها المتمحور حول ضرورة إجراء الانتخابات في الموعد الذي حدّده ملتقى الحوار السياسي الليبي، بوصفها أمراً ضرورياً لاستمرار تهدئة الأوضاع في ليبيا، وللاحتكام إلى نتائجها من أجل إنهاء الصراع حول الشرعية، فيما لم تجد مختلف الأطراف الليبية سوى الرضوخ للمواقف الدولية، وراحت تطالب بإجرائها في العلن، والتحذير من عواقب تأجيلها، لكنها كانت تعمل في الخفاء على إعاقتها بكل السبل، نظراً إلى أن نتائجها غير محسومة بالنسبة إليها، وقد تأتي نتائجها في عكس ما تطمح إليه.

وفي ظل استمرار الجدل بشأن بعض مواد قانون الانتخابات الرئاسية الذي أعلنته المفوضية العليا للانتخابات، عقدت فرنسا مؤتمراً دولياً حول ليبيا، لـ«جعل العملية الانتخابية غير قابلة للطعن ولا عودة عنها وضمان احترام نتيجة الانتخابات». وخرج المؤتمر بالتأكيد على ضرورة إجرائها بأي ثمن، مع التلويح بإمكانية محاسبة «الأفراد أو الكيانات داخل ليبيا أو خارجها، التي قد تحاول عرقلة العملية الانتخابية والانتقال السياسي أو تقوضهما، أو تتلاعب بهما أو تزورهما، بأنها ستخضع للمساءلة، وقد تُدرج في قائمة لجنة الجزاءات التابعة للأمم المتحدة»، بينما لم يأخذ المؤتمر بالحسبان مخاوف الليبيين من إمكانية حدوث عمليات تزوير وترهيب الفصائل المسلحة والمليشيات إرادة الناخبين، إضافة إلى أن المؤتمر لم يحمل أي جديد بخصوص التوافق على التشريعات الانتخابية، وقضية خروج المرتزقة والقوات الأجنبية من الأراضي الليبية، حيث لجأ المؤتمرون في باريس، في بيانهم الختامي، إلى التلطي وراء اللجنة العسكرية المشتركة في تبني خطتها بخصوص سحب المرتزقة والقوات الأجنبية، من دون تحديد سقف زمني أو التهديد بالعقوبات، واكتفوا بالإعراب عن دعمهم التام «خطة العمل الشاملة لسحب المرتزقة والمقاتلين الأجانب، والقوى الأجنبية من الأراضي الليبية، التي أعدّتها اللجنة العسكرية المشتركة التابعة للحوار (5 + 5)».

ويبدو أن الدول المتدخلة في الشأن الليبي تركز على العملية الانتخابية بذاتها، بصرف النظر عن مقوّمات نجاحها ونزاهتها وعن توافق جميع القوى عليها، لذلك لم تتطرّق في مؤتمر باريس إلى المادة 12 المثيرة للخلاف من قانون انتخابات الرئاسة، والتي تقوّض فرص المشاركة في الانتخابات الرئاسية أمام رئيس الحكومة الحالي، عبد الحميد الدبيبة، نظراً إلى أنها تمنع شاغلي المناصب السيادية في الدولة حالياً من الترشّح للانتخابات الرئاسية، إذا لم يجمّدوا مهامهم قبل موعد الانتخابات بثلاثة أشهر. إضافة إلى عدم تفعيل المادة الخاصة بمزدوجي الجنسية التي تشترط بالمترشّح لانتخابات الرئاسة عدم تمتعه بجنسية دولة أخرى عند ترشّحه، وكذلك الأمر بالنسبة لوالديه وزوجته، وأرجعت أطراف ليبية عدم تفعيلها إلى إتاحة مجال الترشح للرئاسة أمام خليفة حفتر المدعوم من قوى دولية وإقليمية.

ومع إصرار ساسة الدول المتدخلة في ليبيا على المضي في العملية الانتخابية، فإن شكوكاً عديدة تطاول قدرة السلطات الليبية على إجراء انتخابات حرّة ونزيهة، في غياب التوافق بين جميع الأطراف الليبية، ومع غياب سيادة القانون والعدالة واحترام حقوق الإنسان. لذلك يتخوف ليبيون من ألا تحمل الانتخابات المقبلة التغيير المطلوب، بما يؤمّن تخفيف معاناة الشعب الليبي، وإيجاد مخارج من أزماته المعيشية، ومعالجة فوضى انتشار السلاح والفصائل المسلحة، وإخراج المرتزقة والقوات الأجنبية وسوى ذلك. وعليه، يتساءل الليبيون عن جدوى الانتخابات، فيما لو أنتجت أمراء الحرب أنفسهم، أولئك المتمترسين خلف كياناتهم العسكرية ونزعاتهم الجهوية، ويتوقون، في الوقت نفسه، إلى انتخابات حرّة ونزيهة تحمل نتائجها وصول شخصيات قادرة على النهوض بمهام المرحلة، وفق ما تقتضيه مصالح كل الليبيين، ولا تخضع لأجندات الدول المتدخلة في الشأن الليبي. لذلك الأمل معقودٌ على قدرة الشعب الليبي في قول كلمته في الانتخابات، كي يُمسك بزمام المبادرة عبر إبعاد جميع وكلاء القوى الأجنبية، وتقرير مصيره بنفسه من دون تدخلها، لأنه لا بديل سوى الخوض في الانتخابات، بغية تحقيق الآمال وإحداث التغيير السلمي المطلوب.

> يتخوف ليبيون من ألا تحمل الانتخابات المقبلة التغيير المطلوب، بما يؤمّن تخفيف معاناة الشعب الليبي

(كاتب سوري في إسطنبول)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد
(Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري**
■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: +97440190635 جوال: +97450059977
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads